



الفصل السابع

هجرة العاملين عبر الحدود

الدول المصدرة للهجرات أيضاً في إبداء اهتمام متزايد بأبنائها في الشتات وتحويلاتهم، وهو الأمر الذي لقي مساعدة، في بعض الحالات، من برامج مثل "مبادرة الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا" لمنظمة الهجرة الدولية.⁴ ويقدر إجمالي تحويلات العاملين في الخارج حول العالم بنحو 100 مليون دولار سنوياً، لتُحافظ بذلك على اتزان اقتصادات بأكملها.⁵

لعملية الهجرة انعكاسات على النوع الاجتماعي، تمس هذه الاعتبارات بعضها، ويقع بعضها الآخر خارج نطاقها. وعادة ما يعكس التفريق بين الجنسين في الانتقال كيفية اندماج تقسيم العمل بينهما في عمليات التنمية غير المتعادلة.⁶ إن التحيز المسبق فيما يتعلق بالهجرة، وعدم المساواة بين الأعراق وبين الجنسين، جعلت كلها من المرأة "محرومة حرماناً ثلاثياً"، وعُرِضة لزيادة وجودها في الأعمال الهامشية، المنخفضة الأجر، غير الخاضعة لقيود تنظيمية. في الوقت نفسه، من شأن الارتفاع الحاد في معدلات الهجرة - سواء هجرة المرأة وحدها أو بمصاحبة الرجل - أن يعيد تشكيل العلاقات بين الجنسين وأوجه عدم المساواة في القوة؛ حيث توجد الهجرة ظروفًا لتحسين الحياة والفكاك من أوضاع جائرة سابقة.

بيد أن كل ذلك تصاحبه مظاهر ضعف جديدة؛ حيث قد يتعرض المهاجرون، في البيئات التي لم يعتادوا عليها، إلى الاستغلال والجور في بيئة المعيشة أو في موقع العمل، وإلى تفسخ المعايير داخل شبكاتهم الاجتماعية. وكثيراً ما تتفكك الأسرة؛ إذ إن سفر أحد الزوجين أو كليهما إلى دولة أخرى، كل على حدة أو معاً، له آثار سلبية على الأبناء الذين يتركونهم وراءهم، وقد يؤدي إلى تفكك نهائي للأسرة.⁷ وترتفع مخاطر الأمراض المنقولة عن طريق ممارسة الجنس مع الهجرة أيضاً؛ حيث تميل معدلات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب إلى الارتفاع بين المهاجرين

أوضحت مناقشتنا، في الفصلين السابقين، لسبل كسب الرزق في الريف والحضر، أن التنقل - موسميًا كان أو على مدار العام، أو مؤقتًا، أو دائماً - جزء لا يتجزأ من سبل كسب الرزق في العديد من مناطق العالم النامي. فالهجرة تقدم - لكثير ممن تشهد دخولهم تدهوراً - وعداً بالاستمرار في الحياة أو بحياة أفضل لهم ولأسرهم. وقد تكون الهجرة موسمية أو طويلة الأجل أو حتى إقامة دائمة في بلدات أو مدن على أمل العثور على عمل يوفر دخلاً أفضل من المتاح في المناطق الريفية. على أن هناك سيناريو آخر يتمثل في عبور الحدود الدولية بحثاً عن فرص كسب.

عادةً ما يُعتقد أن الهجرة الدولية تتمثل دائماً وأبداً في انتقال الناس من دول فقيرة إلى أخرى أيسر حالاً. بيد أن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك؛ فهجرة العمالة حالياً تشتمل على عمال ذوي مهارات مختلفة يهاجرون إلى مقاصد تزداد تنوعاً، كما أن هناك عدداً لا بأس به من الهجرات يتم بين الدول الصناعية.¹ هذا التنوع في هجرة العمالة أدى إلى ظهور أنظمة معقدة من تراتب القوى العاملة على أساس الأصل الإثني، ووضع الهجرة، والنوع الاجتماعي.² وفي ضوء تزايد فجوات الدخل بين الدول في مختلف المناطق خلال العقدين الماضيين،³ فمن المنطقي أن نعتقد في زيادة التنقل لمسافات قصيرة وطويلة على حد سواء.

لقد جذبت هجرة العمال الدولية جانباً كبيراً من اهتمام السياسات في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتبارات متعلقة بالهلع السياسي من المهاجرين في دول المهجر، وكذلك إلى ارتفاع نسبة كبار السن في معظم الدول الصناعية مع ما يفرضه امتداد الأعمار من متطلبات جديدة تقع على عاتق اقتصاد الرعاية. هناك أيضاً قلق من استنزاف العقول والمهارات من الدول النامية التي لا تستطيع تعويضها بسهولة. وقد بدأت

إطار 7.1 "غير شرعي"، "بدون وثائق"، "مخالف"

يطلق على المهاجرين الذين لا يحملون وثائق أو تصاريح عمل مهاجرين "غير شرعيين"، وهو تعبير مضلل حيث ينطوي على فكرة ارتكاب جرم، في حين أظهرت العديد من الدراسات أن المهاجر قد ينتقل بين الوضع الشرعي وغير الشرعي للعديد من الأسباب، وكثيراً ما يحدث ذلك دون سيطرته أو درايته. ولذلك يُفضل استخدام تعبير "بدون وثائق"، غير أنه لا يغطي المهاجرين الذين يدخلون الدولة المستقبلية بشكل شرعي، ولكنهم ينتهكون بعد ذلك تأشيرة دخولهم الأصلية. وفي عام 1999، خلال المنتدى الدولي للهجرة في بانكوك، اتفقت 21 دولة مشاركة على استخدام تعبير "المهاجرين المخالفين"، والذي أصبح هو المستخدم منذئذ.

للعمل المنزلي، والافتقار إلى الحماية في الوظائف غير الرسمية والمخالفة، وخاصة ما يهيمن من تلك الجوانب على صناعتي الترفيه والضيافة، والمشاركة في تجارة الجنس (غير المشروعة)، كل ذلك يعني أن الكثير من النساء عُرضة للاستغلال؛ لذلك لا يمكن حصر اعتبارات النوع الاجتماعي في تقسيمات الرجل/ المرأة الواردة في إحصائيات هجرة العمالة، ولكن يجب أن تتسع تلك الاعتبارات لتشتمل على العوامل التي تؤثر على الأدوار المعيارية لكل منهما ونفاذهما إلى الوظائف والموارد.

تغيير "أنظمة الهجرة": من الذي يدخل؟

تهيمن على دخول المهاجرين واستمرار إقامتهم القواعد التنظيمية والممارسات ("أنظمة الهجرة"). تمنح ما تسمى بـ "دول الاستيطان" (كندا، الولايات المتحدة، أستراليا، نيوزيلندا) معظم المهاجرين إليها الحق في الاستيطان بها بشكل دائم، وذلك على الرغم من تاريخها المعروف في استبعاد بعض جماعات المهاجرين. وقد حلت محل أنماط الهجرة السابقة من أوروبا إلى "العالم الجديد" هجرات من آسيا إلى كندا، والولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، ومن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة. على أن النمط كان مختلفاً في أوروبا؛ حيث أدت سياسة ما بعد الكولونيالية إلى جلب عمال مؤقتين مع الحد من الهجرات الطويلة الأجل، وهو ما أدى بدوره إلى التمييز بين "المستوطنين"، و"العمال الضيوف"، والهجرة "الكولونيالية". ولا تزال الدول الأربع المذكورة ترحب بالهجرات الواسعة النطاق، ويتميز النفاذ فيها إلى أسواق العمل والمواطنة بالوضوح والمباشرة، مقارنة بمعظم أنحاء أوروبا.

عنها بين غير المهاجرين، بصرف النظر عن مدى انتشاره في المواقع التي جاؤا منها أو تلك التي قصدوها، وهو ما تم توثيقه في المكسيك، والسنغال، والإكوادور، وجنوب شرق غانا.⁸

تدفقات الهجرة الدولية

تشهد كل مناطق العالم تزايداً في حركة الباحثين عن عمل وفرص للكسب، وهو ما رفع، بدوره، من أهمية قضايا السياسات المصاحبة لتلك الحركة على الأجندات السياسية. وعلى الرغم من أن العمالة العابرة للقوميات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي قوة العمل في البلدان الصناعية (4 بالمائة)، فقد شهد تدفق العمالة المهاجرة من الدول النامية إلى الدول الصناعية ارتفاعاً مستمراً في العقود الأخيرة. وقد استقبلت الولايات المتحدة أكبر نسبة من تلك العمالة (81 بالمائة)، تليها كندا وأستراليا (11 بالمائة) والاتحاد الأوروبي.⁹ وتمثل النساء نسبة متزايدة من المهاجرين على المستوى الدولي؛ حيث بلغت نسبتهن 49 بالمائة سنة 2000، وهو ما يعكس دورهن المتزايد كجالات أساسيات للرزق. وتبرز هجرة المرأة العاملة إلى الخارج على أوضح ما تكون في الهجرة من آسيا؛ حيث تعمل معظم المهاجرات خادماً أو في صناعة الترفيه، وبدرجة أقل، ممرضات ومعلمات.¹⁰ على الرغم من وجود المرأة المتزايدة في تدفقات الهجرة، فليس هناك سوى القليل من إحصائيات الهجرة الدولية التي تُعنى بالنوع الاجتماعي، كما أن البيانات المتوفرة ليست متساوية في كل البلدان؛¹¹ لذلك كان من المحتوم أن تنخفض الدراسات بتقدير أعداد من يدخلون بشكل غير موثق أو من يعملون على نحو مخالف للقواعد، وكذلك تقدير مدى التنقل المؤقت. إن وضع المرأة المؤقت في سوق العمل، والقيمة الهزيلة التي تولي

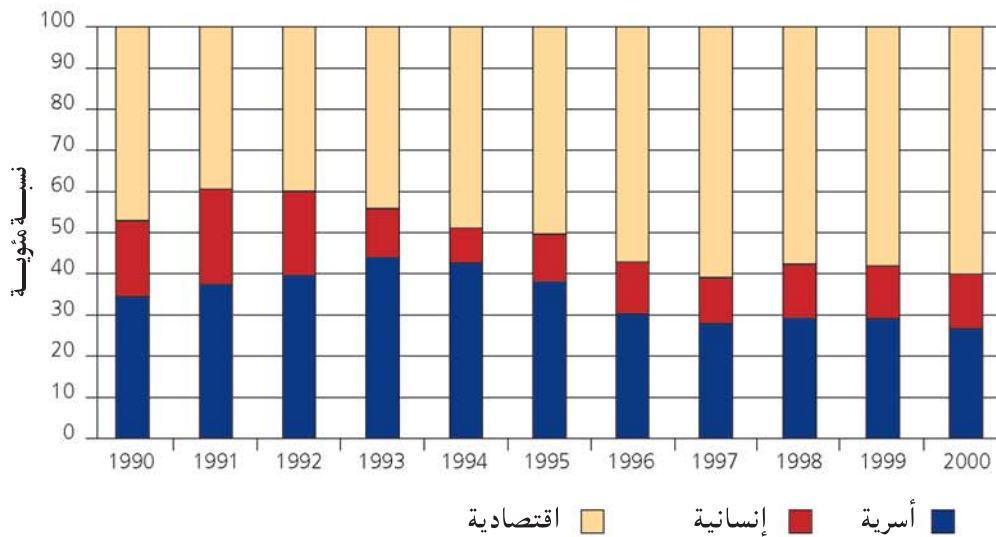
في أمريكا الشمالية

المهاجر المنخفض التعليم على أنه عبء على الإنفاق العام. وقد قُدمت اقتراحات مؤخراً في كلتا الدولتين لمنح المهاجرين المخالفين وضعاً شرعياً بإعطائهم وضع "العامل المؤقت". يتضح استهداف الشباب المرتفع المهارات في دخول البلاد بهدف الإقامة الدائمة، على أضح ما يكون، في كندا التي شهدت سلسلة من التعديلات التنظيمية في الثمانينيات والتسعينيات استهدفت الحد من الهجرة الهادفة إلى لم شمل الأسرة، وتوسعت في قبول من قد يقدمون مساهمات اقتصادية. وبحلول أواخر التسعينيات كان غالبية المهاجرين الجدد إلى كندا يتكونون من "مهاجرين اقتصاديين" وأسرهم الصغيرة (انظر الشكل 7.1). في تلك الفترة نفسها، وعلى الرغم من مناداة الاقتصاديين وصناع السياسة، مراراً وتكراراً، بتغيير سياسة الهجرة من أجل تحسين "نوعية" المهاجرين، فلا يزال معظم من يقدمون إلى الولايات المتحدة يدخلونها كأقارب لمقيمين إقامة شرعية (انظر الشكل 7.2). لقد اجتمعت العديد من العوامل السياسية والإدارية لتقف ضد تبني معايير أكثر انتقائية لدخول الولايات المتحدة، ليست أقلها الطبيعة المُسيَّسة للجدل الذي ثار عندما نظر الحزبان السياسيان بجدية شديدة إلى الأهمية الانتخابية للكتلة السكانية الضخمة من المتحدرين من أصول أمريكية لاتينية.

على أن هناك تغيراً قد حدث في الموقف من الهجرة في أمريكا الشمالية. فكلندا والولايات المتحدة تقبلان الراغبين في الإقامة بشكل دائم على أساس ثلاثة مبادئ استقرت منذ زمن، وهي: لم شمل الأسرة، والمساهمة الاقتصادية، والاعتبارات الإنسانية. بيد أن هناك حالياً تحركات نحو إذابة مبادئ "الاستيطان" هذه لصالح احتياجات سوق العمل. وهناك حث متزايد لصناع السياسة لحملهم على انتقاء المهاجرين؛ بحيث يوفوا بالاحتياجات الديموغرافية الطويلة الأجل القائمة على سمات رأس المال البشري التي يعتقد أنها تضمن ميزة وطنية عالية؛ لذلك يبدو أنهم يتجهون نحو الاقتراب من نظام "العمال الضيوف".

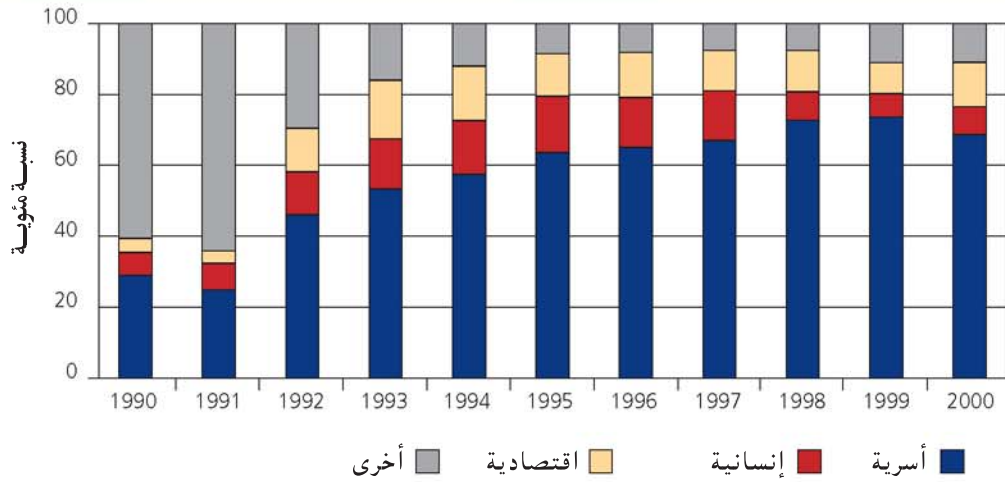
لقد ارتفع عدد المقيمين بشكل مؤقت في الولايات المتحدة وكندا بشكل سريع في الماضي القريب. ويشمل هؤلاء: عمالاً مهرة، مثل العاملين في الوظائف الإدارية والتخصصية وتكنولوجيا المعلومات، وعمالاً منخفضي المهارات مثل عمال الرعاية المقيمين بال منازل والعمالة الزراعية الموسمية. على أن معظم النشاط التوظيفي تركز في النوعيات الماهرة؛ حيث يسود اعتقاد بأن العامل الماهر المتعلم يندمج بسهولة أكبر، بينما يُنظر إلى

شكل 7.1 نوعيات المهاجرين المقبولين في كندا (1990-2000)



ملحوظة: السنة تغطي الفترة من 1 يناير / كانون ثاني حتى 31 ديسمبر / كانون أول
 المصادر: Minister of Supply and Services Canada 1991, 1992, 1996 ; Minister of Public Works and Government Services Canada 1994, 1997, 1998, 1999a, 1999b, 2000, 2001, cited in Boyd and Pikkov 2004.

شكل 7.2 نوعيات المهاجرين المقبولين في الولايات المتحدة (1990-2000)



ملحوظة: السنة تغطي الفترة من 1 أبريل / نيسان حتى 31 مارس / آذار

المصدر: Department of Homeland Security, United States 2003, cited in Boyd and Pikkov 2004.

في أوروبا

في أوروبا أيضاً، اتخذ الجدل المثار حول الهجرة طابعاً سياسياً، وجاھزت المظاهرات، التي كانت عناصر اليمين المتطرف وراءها، بالمطالبة بفرض قيود على المهاجرين، سواء جاءوا من أجل العمل، أو لدم الأسرة، أو للجوء. وفي الدول التي فازت فيها أحزاب الجناح اليميني بالسلطة في الانتخابات مؤخراً، مثل الدنمرك، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، كانت السيطرة على الهجرة من أوائل الموضوعات السياسية التي تم تناولها. وقد أدخلت العديد من البلدان، مؤخراً، تشريعات تزيد من القيود على القواعد الخاصة بالهجرة من أجل لم شمل الأسرة وبمجالات أخرى يشملها نظام الهجرة. وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، قامت الدنمرك، وفرنسا، وألمانيا أيضاً بإدخال برامج الإدماج الإجباري أو أعادت تفعيلها. وقد ساهم الضغط المتزايد من أجل "الإدماج" و"الاستيعاب" في تعزيز الشكوك تجاه الجاليات المسلمة على وجه الخصوص، والتي توصف، خطأً وبتبسيط مخل، بأنها مناهضة للقيم الغربية، خاصة فيما يتعلق برؤاها للعلاقات بين الجنسين.

وفي الأنظمة الأكثر ميلاً للتقييد والقمع كان هناك تمييز بين المهرة المرحب بهم، والأقل مهارة الذين تجب السيطرة على أعدادهم. فبعض الدول توفر دخلاً أسير للمهرة؛ فتسمح لهم

باصطحاب الأسرة، وتمنح أعضاء الأسرة الحق في العمل وفي تصريح الإقامة الكاملة والمواطنة. وبعض الأنظمة الجديدة تعتمد نظام النقاط، كما هي الحال في قانون الهجرة الألماني الجديد، وكذلك في المملكة المتحدة أيضاً، التي يمنح هذا النظام فيها أولوية لمستوى الدخل، والتعليم، والوضع الوظيفي. وعادةً ما يدخل الأقل مهارة بوصفه عاملاً متعاقدًا أو تحت مظلة نظام العمال الضيوف، دون احتمال أن يتحول في يوم من الأيام إلى مقيم أو أن يكون له الحق في جلب أعضاء أسرته. وفي الظروف التي لا تكفي فيها الحصص المحددة للوفاء باحتياجات صاحب العمل، يتحول العمال المهاجرون، رغماً عنهم، إلى وضع العمالة المخالفة.

في الدول الآسيوية

تسود العمالة المتعاقدة في بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها، والتي تستضيف الملايين من العمالة المهاجرة من الجيران الإقليميين الأكثر فقراً. منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، عندما بدأت هجرة العمالة بأعداد كبيرة، أدخلت تدريجياً تدابير للسيطرة على تدفق الهجرات وتوفير مخزون عمالة مرنة لأصحاب العمل، في الوقت نفسه. وتم تصنيف العاملين حسب مهاراتهم: المهنيون المسجلون هم العمال أصحاب المهارات العالية، وغير

التوظيف في الدولتين، فإنهما تأويان ما بين 200000 إلى 300000 مهاجر غير ماهر منذ عدة سنوات، بعضهم يقيم بشكل غير قانوني تحت غطاء "برامج التدريب" أو بشكل مخالف، ولا يحمل وثائق.

أنماط دخول العمالة النسائية

لم شمل الأسرة

للرأة المهاجرة في أمريكا الشمالية (جدول 7.1) وأوروبا نصيب الأسد في من يدخلون على أساس لم شمل الأسرة، بينما تقل أعداد النساء عن نصف من يدخلون على أساس معايير اقتصادية. يُستند في ذلك إلى بيانات عن الجنسين، بغض النظر عما إذا كان الداخل إلى الدولة مهاجر أساسي أو يدخلها بوصفه عضواً في الأسرة. وقد أكدت أبحاث سابقة أجريت على أمريكا الشمالية أن المرأة عندما تدخل وتقبل هجرتها على أساس إنساني أو اقتصادي، فعادة ما تكون زوجة أو تابعة لرجل هو المتقدم الرئيسي بالطلب.¹² ولا تظهر النساء بوصفها فئة غالبية في المهاجرين لأسباب اقتصادية إلا في حالة استهداف تدفق العمالة لوظائف نسائية الطابع، مثل الممرضات والخادمات (انظر ما يلي). وعلى ذلك، فأنماط دخول المرأة تعكس دورها التقليدي كزوجة، أو ابنة، أو مقدمة رعاية.

المهرة الذين يحملون تصاريح يعملون بعقود، وغير المهرة من العمال، الذين لا يحملون عقود ولا تصاريح دخول، يقعون في الشريحة غير المصرح لها. والملاحظ هنا غياب أي حق في قبول المهاجر على أساس اعتبارات إنسانية. وعلى النقيض من أوروبا ومن بلدان "الاستيطان" التقليدية، تمنع الدول الآسيوية رسمياً المهاجرين غير المهرة من الاستيطان بها ولم شمل أسرهم. على الرغم من أن مجتمعات متعددة الأعراق والديانات، مثل ماليزيا وسنغافورة وإقليم هونج كونج الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية، قد تكونت من الهجرات عبر التاريخ، فإن الحفاظ على التوازنات الإثنية فيها يعتبر من الأسباب التي ساهمت في تشدد سياسات الهجرة اليوم. وفي بعض الدول مثل تايلاند، ليس لبعض الأقليات الوطنية حقوق مواطنة كاملة؛ لذلك فالحصول على وضع الإقامة الدائمة، ناهيك عن المواطنة، بعيد المنال عن معظم المهاجرين بين البلدان الآسيوية. في المجتمعات المتعددة الإثنيات، عادة ما يدخل المهاجرون للعمل بعقد في وظيفة محددة لعدد محدد من السنوات. وفي الدول الوحيدة الإثنية في شرق آسيا، مثل جمهورية كوريا واليابان، لا يقبل مهاجرون غير مهرة - فيما عدا المرتبطين بالإثنية نفسها (ما يسمى "نيكايجين" في اليابان، والصينيون الكوريون في كوريا)، ويقبل الأجانب المهرة في وظائف مختارة. ولكن، على الرغم من السياسة الرسمية التي تمنع الأجانب غير المهرة من

جدول 7.1 نسبة المقبولات من النساء كمهاجرات تحت تصنيفات الأسباب الأسرية، والإنسانية، والاقتصادية⁽¹⁾ (1990-2000)

الولايات المتحدة ⁽³⁾			كندا ⁽²⁾			
اقتصادية	إنسانية	أسرية	اقتصادية	إنسانية	أسرية	
50.9	46.7	54.2	49.2	40.3	54.9	1990
50.3	48.1	54.8	50.2	38.5	56.0	1991
48.6	48.2	56.5	50.1	38.7	57.1	1992
47.7	49.0	56.4	51.6	42.6	58.0	1993
49.0	49.1	56.6	50.7	43.7	57.5	1994
49.5	48.5	56.9	49.5	43.1	58.3	1995
49.9	47.6	57.1	48.3	45.7	58.8	1996
49.2	46.8	57.6	47.8	44.6	59.8	1997
48.1	46.6	56.8	47.5	46.0	60.9	1998
49.5	48.7	57.4	47.1	45.9	61.2	1999
49.4	48.0	58.5	46.7	46.4	61.6	2000

ملحوظات: (1) على سبيل المثال، مثلت النساء نسبة 54.9% من إجمالي المقبولين للهجرة (الإقامة الدائمة) إلى كندا سنة 1990 على أساس الروابط الأسرية. (2) السنة من 1 يناير / كانون ثاني حتى 31 ديسمبر / كانون أول

(3) السنة المالية من 1 أبريل / نيسان حتى 31 مارس / آذار

المصادر: Minister of Supply and Services Canada 1991, 1992, 1996 ; Minister of Public Works and Government Services Canada 1994, 1997, 1998, 1999a, 1999b, 2000, 2001, Department of Homeland Security, United States 2003, cited in Boyd and Pikkov 2004.

التربية والدعم لبقية أعضاء الأسرة (انظر الجدول 7.2).

هجرة اللاجئين السياسيين واللاجئين لأسباب إنسانية

تتمثل النوعية المهمة الثانية من قبول الهجرة لأسباب إنسانية في طالبي حق اللجوء السياسي واللاجئين لأسباب إنسانية. وعلى الرغم من أن القوانين والإجراءات الخاصة بقبول مثل تلك الحالات قد صيغت في لغة محايدة تجاه النوع الاجتماعي، فإن ذلك لا يضمن مساواتها بين الجنسين في النتائج. لقد أظهرت إحصائيات سكان معسكرات اللجوء، التي تساعد مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في القيام على شؤونها، أن عدد النساء بين الثامنة عشرة والتاسعة والخمسين يساوي أو يفوق عدد أقرانهن من الرجال. بيد أن عدد النساء من كل الأعمار، طوال التسعينيات، كان أقل من نصف عدد طالبي اللجوء السياسي أو اللجوء لأسباب إنسانية في الولايات المتحدة، وكذلك الحال أيضاً في حالات قبول اللاجئين لأسباب إنسانية في كندا (جدول 7.1). وتتسع الهوة بين الجنسين على نحو أكبر عندما نعتمد على بيانات المتقدم الرئيسي بطلب اللجوء: حيث إن تلك الطلبات تستبعد الزوجات ومن يعولهن طالب اللجوء: 33 بالمائة من طالبي اللجوء الأساسيين إلى كندا كانوا من النساء سنة 2000. وفي المملكة المتحدة، كان معظم المتقدمين

على الرغم من أهمية الأسباب الأسرية في الهجرة، فإنها لا تلقى أي التفات يذكر في دراسات الهجرة. ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتباطها بـ "تبعية" المرأة: حيث يسود اعتقاد بأن معظم المهاجرات لا تدخلن القوة العاملة، ولسن مهتمات بالعمل، ولذلك لا ندري شيئاً عن طموحاتهن المتعلقة بالعمل. ومع التوسع في هجرة المهرة من الرجال، وارتفاع احتمالات أن تكون زوجاتهن ماهرات أيضاً، ترتفع احتمالات حجب عدد متزايد من المتعلقات عن الوظائف. كان هناك بعض التخفيف في القيود الخاصة بزواج المهرة من المهاجرين، غير أن الصعوبات التي تواجه الاعتراف بالمؤهلات المهنية التي تم الحصول عليها في بلدان أخرى لا تزال كما هي.

هناك معوّق تنظيمي آخر في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، ويتمثل في أن الدولة المستقبلة هي التي تُعرف "الأسرة" لأغراض الهجرة، وعلى الرغم من أن الأسرة تشتمل على الزوجة والأبناء المعتمدين على أبيهم دون سن الثامنة عشرة، فهي لا تشتمل في العادة على والد المهاجر ووالدته إلا إذا كانوا معتمدين عليه في معاشهم أو يعانون من مشاكل خطيرة. وهكذا لا يهتم المفهوم الضيق للأسرة، إلا قليلاً، باعتبار الرعاية عن بعد، والاختلافات الثقافية المتعلقة بالعلاقات الأسرية، ودور الأجداد أو الأقارب الآخرين في توفير

جدول 7.2 المستفيدين من لم شمل الأسرة في الاتحاد الأوروبي

الدولة	الزوج/ الزوجة	الأبناء	الوالد/ الوالدة	آخرون
بلجيكا	نعم	أقل من 18 مُعال		
الدنمرك	نعم (والشريك دون زواج أيضاً)	أقل من ١ يعيشون مع شخص يتحمل مسؤوليات الوالدية	أكثر من 60 معالاً	لأسباب خاصة
فرنسا	نعم	أقل من 18: وأقل من 21 لأعضاء دول الميثاق الأوروبي	لا يدخلون في الاعتبار	
ألمانيا	نعم	أقل من 16 غير متزوجين، وأقل من 18 للحالات الخاصة	لأسباب إنسانية	
اليونان	نعم	أقل من 18	معالين	
أيرلندا	نعم	حسب ظروف كل حالة على حدة	حسب الظروف	حسب ظروف كل حالة على حدة
إيطاليا	نعم	أقل من 18 معالين	معالين	الأبناء غير الصغار
لكسمبورج	نعم	أقل من 18	نعم	الأبناء غير الصغار
هولندا	نعم (والشريك دون زواج أيضاً)	أقل من 18 معالين	لو كان عدم لم الشمل يتسبب في ظروف استثنائية	في ظروف استثنائية
البرتغال	نعم	معالين	معالين	قد تؤخذ في الاعتبار
إسبانيا	نعم	أقل من 18	معالين	الأبناء غير الصغار
المملكة المتحدة	نعم	أقل من 18 معالين، غير متزوجين	الأم أو الأب الأرملة	لأسباب استثنائية

المصدر: European Commission 2003

اتجاهات في شرق آسيا وجنوب شرقها

على عكس الصورة الشائعة عن المرأة المهاجرة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي تراها معتمدة على الرجل، تهاجر النساء في شرق آسيا وجنوب شرقها بشكل مستقل بوصفهن عاملات، غير متزوجات، أو متزوجات ولكن بدون الأزواج والأبناء. ومن بين قنوات الهجرة التي تستخدمها المرأة الآسيوية بشكل متزايد "زواج الهجرة"؛ إذ قد يحدث الزواج نتيجة الهجرة للعمل عندما تتزوج عاملة في الضيافة أو الترفيه أحد العملاء في الدولة المضيفة، أو عندما يكون الزواج هو الهدف في حد ذاته، كما هي الحال في "عرائس بالطلب mail-order brides".¹⁴ لقد حدثت زيادة هائلة في الزواج بين أبناء دول شرق آسيا، وكانت غالبية الزيجات لرجال محليين (في اليابان، وجمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية) ونساء من جنوب شرق آسيا، إلى درجة أن حكومات دول شرق آسيا تعيد حالياً النظر في القواعد المتعلقة بالإقامة والمواطنة. وفي سنغافورة، يمنع القانون الزواج بين عاملات المنازل غير الماهرات الأجانب والرجال المحليين. كما أشرنا في السابق، لا تعترف الدول المستقبلية للهجرات في آسيا بلم شمل الأسرة كمييار للهجرة. هذا بالإضافة إلى أن أعداد المهاجرين المقبولين رسمياً على أسس إنسانية (اللاجئون لأسباب إنسانية وطالبو اللجوء السياسي) لا يؤبه لها. يوضح الجدول 7.3 تدفقات العاملات المهاجرات اللاتي يعملن في الغالب كخادمت مقيمات، وخرجن من أكبر أربع دول آسيوية مصدرة للهجرات بين عامي 1979 و1996. وتوضح البيانات أن تأنيث الهجرة من تلك البلدان بدأ أواخر السبعينيات، عندما انطلقت من سريلانكا أعداد كبيرة من الخادمت هاجرت معظمهن إلى الشرق الأوسط. وبحلول أواسط التسعينيات، كانت هناك دول أخرى قد انضمت إلى تدفقات العمالة المهاجرة هذه؛ حيث عملت هؤلاء النساء في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأوقيانيا.

فإذا ما انتقلنا إلى وجود المهاجرات في الدول الآسيوية المستوردة للعمالة، فسنجد في الجدول 7.4 قائمة بالدول وعدد ونسبة النساء إلى إجمالي عدد المهاجرين في كل الوظائف. بحلول عام 2002 كانت هناك 1.3 مليون عاملة أجنبية على الأقل في الدول السبع الكبرى المستوردة للعمالة: سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، ومقاطعة تايوان الصينية، وإقليم هونج كونج الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا، واليابان. وتمثل المرأة في بعض تلك الدول نسبة عالية من إجمالي القوة العاملة المهاجرة.

بطلب حق اللجوء السياسي سنة 2002 من الرجال (78 بالمائة)، بيد أن نسبة الاعتراف بالحق في الحصول على وضع اللاجئ لم تختلف كثيراً بين النساء والرجال.

في أثناء عملية النظر في طلب اللجوء السياسي أو الاعتراف بحق اللجوء لأسباب إنسانية، قد لا تؤخذ بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مثل ارتفاع احتمالات التعرض لعنف جنسي، أو التمييز على أساس السلوك أو الملبس. يجب أن يكون تعريف اللاجئ محايداً تجاه النوع الاجتماعي، بيد أن استبعاد أشكال التمييز أو الضعف المتعلقة بالنوع الاجتماعي يرقى إلى مرتبة التحيز إلى الرجل. إن نشاط المرأة السياسي، والذي عادةً ما يقع في إطار الحيز الخاص أو ينطوي على دعم محلي للمعارضين، قد لا يرقى إلى المستوى الذي يستثير اضطهادها. في أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، هناك خطوط إرشادية خاصة بالاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي مطبقة في عملية النظر في طلب اللجوء السياسي، وتسير على الخطى نفسها بشكل متزايد دول أوروبية مثل الدنمرك، وألمانيا، وأيرلندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة. وتطبق النرويج والسويد سياسات إيجابية، تُمنح بموجبها المرأة التي يتم توطينها منحا للسفر، وتطبق الدولتان معايير انتقائية تشتمل على مدى ضعف المرأة وتعرضها لاضطهاد سياسي، وهناك مقترحات مشابهة يتم النظر فيها الآن في المملكة المتحدة. عادةً ما تضيف الدول التي تعيد توطين اللاجئين معايير قبول إلى معايير الجدارة الأساسية. وتعكس تلك المعايير الاهتمام بالأشخاص الذين يمثلون تهديداً صحياً أو أمنياً، وألا يحتاجوا إلى مساعدة اجتماعية كثيفة أو طويلة الأجل. وتعتبر الجدارة ضرورية - ولكنها ليست كافية وحدها - في قبول اللجوء، والذي يتوقف أيضاً على درجة التعليم، والمهارات الوظيفية، وإمكانات الاكتفاء الذاتي اقتصادياً. إن تراتب النوع الاجتماعي السائد في معظم المجتمعات يعني أن نصيب المرأة من التعليم أقل من الرجل في العادة، وأن مهاراتها أقل، وكذلك خبراتها في العمل أيضاً، وبالتالي فهي أكثر عرضة لمواجهة صعوبات أكبر في الوفاء بمعيير "الاكتفاء الذاتي". إن برنامج "نساء في خطر" الكندي الرائد، والذي بدأ سنة 1988 استجابة لطلب من مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين من أجل توفير مساعدة خاصة في حماية ضعفاء اللاجئين وإعادة توطينهم، لا يزال يستقبل أعداداً متواضعة؛ حيث تم استقبال 2250 امرأة فقط، وذويهن وإعادة توطينهن منذ بدء القبول في ظل هذا البرنامج. ويعود ذلك إلى الصعوبات الحقيقية المتعلقة بالاندماج الاقتصادي، وطول مدة رعاية هؤلاء الأفراد، وارتفاع تكاليفها المعتمدة على التمويل الخاص والحكومي.¹³

جدول 7.3 عدد النساء العاملات المهاجرات حسب الدولة التي خرجوا منها، ونسبة النساء إلى إجمالي عدد المهاجرين من هذه الدولة (1979 - 1996)

سريلانكا		إندونيسيا		الفلبين		تايلاند		
النسبة المئوية للنساء	العدد الإجمالي	النسبة المئوية للنساء	العدد الإجمالي	النسبة المئوية للنساء	العدد الإجمالي	النسبة المئوية للنساء	العدد الإجمالي	
47.3	12,251	—	—	—	—	—	—	1979
50.8	14,529	—	—	18.0	3,862	—	—	1980
52.5	30,135	—	—	—	—	—	—	1981
24.0	5,400	—	—	—	—	—	—	1982
43.2	7,819	48.4	12,018	—	—	—	—	1983
36.7	5,762	48.0	20,425	—	—	—	—	1984
95.1	11,792	49.4	39,960	—	—	—	—	1985
31.4	5,150	47.7	39,078	—	—	6.4	7,194	1986
34.0	5,474	49.0	44,291	47.2	180,441	9.2	9,752	1987
54.9	10,119	48.6	49,586	—	—	12.7	15,062	1988
58.4	16,044	—	—	—	—	—	—	1989
63.9	27,248	—	—	—	—	—	—	1990
67.0	43,612	—	—	—	—	—	—	1991
65.3	29,159	—	—	—	—	—	—	1992
64.8	31,600	66.0	85,696	54.0	138,242*	19.4	41,830	1993
72.8	43,796	—	—	59.2	153,504*	—	—	1994
73.3	125,988	—	—	58.3	124,822*	15.6	31,586	1995
73.5	119,456	—	—	54.2	111,487*	13.3	28,642	1996

ملحوظة: * عدد الداخلين حديثاً فقط

المصدر: UNDESA Population Division 2003, cited in Yamanaka and Piper 2004.

الهجرة المخالفة

عاملات زراعات، أو عاملات في مصانع، أو في البناء، أو في المزارع السمكية. وتأتي المناطق الحدودية بين تايلاند وميانمار أعداداً كبيرة من النساء اللاتي تنتمي معظمن إلى أقليات إثنية، وتعملن في الجنس. 15 وقد أثارت العديد من تناقضات الحقوق القانونية والإنسانية المرتبطة بوضع الكثير من هؤلاء المهاجرات تحركات متزايدة من قبل المنظمات غير الحكومية. 16 وعلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، حيث تدخل العمالة غير المصرح لها أمريكا الشمالية، يواجه المهاجرون أوجه تمييز وصعوبات مشابهة، وأحياناً أسوأ. ويُقدر السكان المخالفون في الولايات المتحدة بنحو 9.3 مليون نسمة؛ فيشكلون بذلك أكثر بقليل من ربع من ولدوا في بلد أجنبي من سكان البلاد، وتبلغ نسبة النساء بينهم 41 بالمائة. ويُعتقد أن المتخلفين عن الهجرة من أعضاء الأسرة يمثلون نسبة كبيرة من هؤلاء؛ إذ قد ينتظر هؤلاء الأعضاء عشر سنوات للحصول على تأشيرة الدخول. 96 بالمائة من الرجال مشاركون في القوة العاملة، بينما تبلغ هذه النسبة لدى النساء 62 بالمائة. ويشكل الملايين

يشكل المهاجرون المخالفون، أو غير المصرح لهم، مجموعة لا بأس بها في الدول الآسيوية، كما يشي الجدول 7.4. هذا الوضع نتاج لعدم التساوي في التنمية بين تلك البلدان، إلى جانب واقع اشتراك سكان الدول المتجاورة في التاريخ، واللغة، والدين. والحدود بين ماليزيا وإندونيسيا والفلبين لا تمنع أحداً من العبور، وكذلك أيضاً حال الحدود بين كل من تايلاند وميانمار، وبين لاوس وفيتنام وكمبوديا. ليست لدينا معلومات يطمأن إليها، ولكن التقديرات تصل بإجمالي عدد العمالة غير المصرح لها في تلك المناطق إلى ما بين 1.5 و2 مليون نسمة. وتشير الدراسات التي أجريت عن المهاجرين الذين لا يحملون وثائق في جنوب شرق آسيا بوجود أعداد كبيرة من المهاجرات من الفلبين، وإندونيسيا، وميانمار، ولاوس تعملن في ظروف قاسية ولا تتمتعن إلا بالقليل من الحماية القانونية، وذلك في طائفة واسعة من الأعمال؛ حيث تعملن خادماً، أو بائعات، أو

جدول 7.4 المهنة، ووضع الهجرة، والدولة التي قدم منها المهاجرون، وعدد المهاجرات العاملات غير الماهرات حسب الدولة المستقبلية ونسبتهن إلى العدد الإجمالي في أوائل الألفية

الدولة/ الاقتصاد	المهنة السائدة	وضع الهجرة	الدولة التي قدم منها المهاجرون	عدد النساء	نسبة النساء إلى العدد الإجمالي
سغافورة	خدمة منزلية	عمالة متعاقدة	الفلبين، وإندونيسيا، وسريلانكا	140,000	43.8
ماليزيا	خدمة منزلية	عمالة متعاقدة هجرة غير مرخصة	إندونيسيا، والفلبين	162,000	20.5
تايلاند	خدمة منزلية	هجرة مسجلة هجرة غير مرخصة	ميانمار، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كمبوديا	244,000	43.0
إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية	خدمة منزلية	عمالة متعاقدة	الفلبين، إندونيسيا، تايلاند، سريلانكا، نيبال، الهند، أخرى	201,000	70.0
مقاطعة تايوان الصينية	خدمة منزلية، رعاية	عمالة متعاقدة	إندونيسيا، الفلبين، فيتنام	170,000	56.0
جمهورية كوريا	عمالة صناعية	تدريب صناعي هجرة غير مرخصة	الصين، الفلبين، فيتنام، منغوليا، تايلاند، أخرى	35,000	35.1
	عمال خدمات	هجرة غير مرخصة	صينون - كوريان، صينيون	43,000	-
	عمال ترفيه	عمال ترفيه	الفلبين، روسيا	5,000	-
	غير معروفة	هجرة غير مرخصة	تايلاند، منغوليا، أخرى	19,000	-
	زوجات أجانب	زوجات مواطنين	الصين، الفلبين، تايلاند	57,000*	-
اليابان	عمالة صناعية	مقيمات إقامة طويلة	البرازيل، بيرو	120,000	45.1
	عمال ترفيه	عمال ترفيه	الفلبين، روسيا، جمهورية كوريا	40,000	84.1
	غير معروفة	هجرة غير مرخصة	جمهورية كوريا، الفلبين، تايلاند، الصين	106,000	47.3
	زوجات أجنبيات	متزوجات من مواطنين	الصين، الفلبين، جمهورية كوريا، تايلاند	89,000**	-

ملاحظات: * الإجمالي لعامي 2000 و2001

** الإجمالي لعامي 1989 و1999

المصادر: Huang and Yeoh 2003; Chin 2003; Tantiwiranond 2002; Hong Kong Census and Statistics Department 2002; Lan 2003; Lee 2003; Yamanaka 2003, cited in Yamanaka and Piper 2004.

السته، الذين يُعتقد أنهم يعملون، نحو 5 بالمائة من القوة العاملة، إلى إضفاء الشرعية القانونية على طبقة من المقيمين الذين لهم ويساهمون بـ 10 بالمائة من اقتصاد الولايات المتحدة. 17 ويكسب وضع الدرجة الثانية .

التهريب

وأمام هذا التدفق الهادر للعمالة المهاجرة ولعبها دوراً مهماً في اقتصاد الولايات المتحدة، نشأ إجماع سياسي ضعيف على منح جزء على الأقل من السكان الذين لا يحملون وثائق وضعاً قانونياً. ويتشابه اقتراح الرئيس جورج دبليو بوش، الذي تقدم به سنة 2004 لإصلاح سياسة الهجرة وبرنامجه لإضفاء الشرعية، تشابهاً مدهشاً مع سياسات العمال الضيوف الأوروبية، وقد يؤدي التهريب من حيث إن الهجرة تتميز بأنها اختيارية، بينما يتم

الإيذاء الجسدي على يد مستخدميها أو زوجها هي أيضاً في وضع شديد الضعف. وقد دفع ذلك المدافعين عن حقوق النساء اللاتي تعانين من الضرب في الولايات المتحدة إلى الضغط على الكونجرس الأمريكي لإضافة مواد في قانون العنف ضد المرأة الصادر سنة 1994 تكفل منح بطاقة الإقامة (البطاقة الخضراء) للمرأة المهاجرة التي لا تحمل وثائق ووقع عليها إيذاء جسدي من قبل الزوج (المقيم بشكل شرعي)، والسماح لها برفع دعوى للحصول على إقامة دائمة دون علم الزوج. وفي عام 2001 كانت 17907 امرأة قد تقدمت بطلبات إقامة وفق هذه المادة. وقد بدأت الدول المستقبلية للنساء، اللاتي يتم تهريبهن من أجل استغلالهن جنسياً، في تطبيق برامج لدعم الضحايا وتوفير نوعيات من تأشيرات الدخول تسمح لمن يثبت أنهن ضحايا بتأجيل الترحيل، أو حتى تفاديه تماماً، وتُعتبر إيطاليا من الحالات الدالة في هذا الصدد.

طبقات أسواق العمل

ضعيفة هي مشاركة المرأة المهاجرة في القوة العاملة، وإذا فعلت فهي تشغل وظائف متدنية تسوء فيها ظروف العمل على قلة العائد منها (انظر شكل 7.3 وجدول 7.5). والنساء اللاتي ولدن في بلدان أخرى هن الأقل حظاً بين كل المجموعات - المقسمة حسب محل الميلاد والنوع الاجتماعي - في دخول القوة العاملة الرسمية في تسعينيات القرن العشرين.¹⁹ وعلى الرغم من وجود بعض الأجنيات - بمن فيهن القادمات من العالم النامي - بين العاملات الماهرات، فإن للمرأة الأجنبية حضوراً طاعياً في أسفل طبقات قطاعات الخدمات، والبيع، والصناعة، وعادة ما نجد نساء أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمنحدرات من أصول أمريكية لاتينية في الوظائف المنخفضة المهارات.²⁰

في شمالي أوروبا، تقل معدلات مشاركة المرأة المهاجرة في القوة العاملة عن مثيلاتها لدى المرأة الوطنية، على الرغم من تزايد الأولى مؤخراً. هناك كذلك اختلافات داخل كل دولة بين الجنسيات المختلفة. وحسب البيانات المتوفرة من النرويج، تجد المرأة اللاجئة صعوبة شديدة في دخول سوق العمل، وتقل مشاركتها في برامج سوق العمل عن مشاركة الرجل.²¹ وفي العديد من البلدان يمنع طالبو اللجوء السياسي من التوظيف، على الأقل في البداية، ويزداد الحصول على الحق في العمل صعوبة عندما يكون الباحث عنه شخصاً غير المتقدم الأساسي بطلب اللجوء. عادةً ما يواجه اللاجئون حواجز ثقافية ولغوية، بالإضافة إلى العنصرية، والتحيز ضدهم، والافتقار إلى الاعتراف

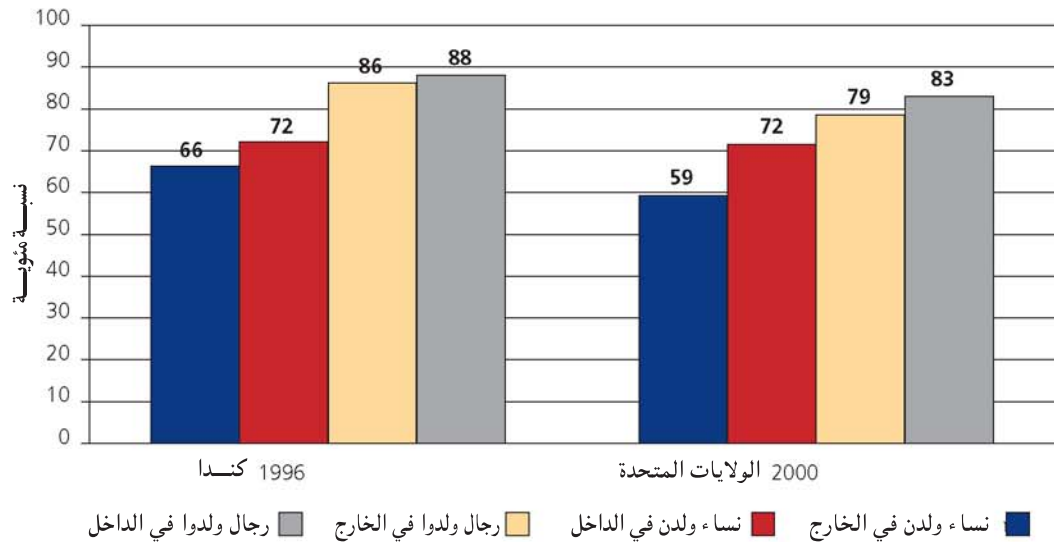
التهريب على نحو قسري أو عن طريق الخديعة، أو استخدام القوة. بيد أنه في ظل سياق العولمة الاقتصادية الحالية والقيود الشديدة المفروضة على حرية الانتقال، حدث تقارب كبير بين التهريب عبر الحدود والهجرة. هذا بالإضافة إلى أن أوضاع الحروب والنزاعات تزيد من حالات التهريب (انظر الفصل الثالث عشر).

يُعتبر تعريف التهريب من القضايا الإشكالية؛ حيث يتم تفسيره بأشكال مختلفة وفقاً لاختلاف المصالح، ووجهات النظر، والأهداف السياسية. تختلف وجهات النظر حول ما إذا كان ينبغي تضمين الدعارة غير القسرية للمهاجرين البالغين أم لا. وقد تخفي شدة ضيق تعريف التهريب الضغوط المختلفة التي تدفع المرأة للهجرة بحثاً عن عمل في صناعة الجنس. وهناك أدلة متزايدة على أن المرأة المهاجرة قلما تنطبق عليها تماماً صورة الضحية: حيث إن الكثيرات تعين تماماً قبل الهجرة ما ينطوي عليه عملهن بعد الهجرة، وحتى لو كان اختيارهن تمليه ظروف اقتصادية واجتماعية، فإنهن تبدين تعاوناً نشيطاً فيه. إن ما تحتاجه هؤلاء النساء هو وضع قانوني وحقوق عمل حتى يتسنى لهن ترك الجنس التجاري إلى نوعيات عمل أخرى. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالتعريف الشائع للتهريب، وهي تركيزه على الاستغلال الجنسي فقط، مستبعداً من تخضعن إلى أنواع أخرى من التهريب مرتبطة بالعمل أيضاً.

في سياق التنقل عبر الحدود، دأبت الدول المستقبلية على التعامل مع تهريب البشر على أنه قضية هجرة غير قانونية في المقام الأول. وخطورة هذا التوجه هي أنه ينطوي على تحويل التركيز بعيداً عن مشكلة انتهاك حقوق الإنسان، وفي اتجاه الدخول والإقامة بشكل غير قانوني؛ فتصبح الدولة المستقبلية، في نهاية المطاف، هي "الضحية"، وليس الفرد المهرب. يفسر ذلك أيضاً المنطق الذي قامت عليه أنظمة حماية الضحايا مؤخراً في بعض الدول المستقبلية، والذي يطالب المرأة بالشهادة ضد مهربها في المحكمة حتى تحصل على إذن الإقامة. على أن الإقامة المؤقتة لا ينتج عنها أمان طويل الأجل للمرأة. إن الربط بين بيع المرأة المهاجرة للمتعة الجنسية والنقاش حول الهجرة غير القانونية ينتج عنه في العادة تقديم الأخير على الأول، وبالتالي طرد الكثير من النساء بمجرد التعرف على وضعهن، وهو ما يفسر أيضاً عدم رغبة الحكومات في إضفاء وضع قانوني على وجود عاملات الجنس الأجانب؛ حيث قد يرى فيه تشجيع على الهجرة غير القانونية.¹⁸

ومن بين أكثر الجوانب قسوة في واقع المهاجرين الذين لا يحملون وثائق كونهم عرضة للطرد في أي وقت ولأي انتهاك للقانون. وعلى الرغم من أن ذلك يؤثر على النساء اللاتي تم تهريبهن، فإن المرأة المهاجرة التي لا تحمل وثائق وتعاني من

شكل 7.3 نسبة المولودين في الخارج والمولودين في الداخل بين سن 25 و64 من القوة العاملة حسب الجنس في كندا (1996) والولايات المتحدة (2000)



المصدر: Calculated from Statistics Canada 1996 and United States Census Bureau 2000, cited in Boyd and Pikkov 2004.

المجتمعي، والقطاع التطوعي. وتختلف كيفية تحرك كل من المرأة والرجل في الاقتصاد العالمي الجديد. فالرجل يميل إلى احتلال مساحة نخوية في عالم المال العالمي العالي التقنية، وفي الإنتاج والتكنولوجيا، أي في ذرى "اقتصاد المعرفة"، فيتنقل بسهولة داخل الشركات المتعددة الجنسيات وداخل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات العلمية. أما المرأة فتوفر الخدمات المرتبطة بدور الزوجة التقليدي، من رعاية الأطفال والعجائز، ورعاية البيت، والجنس. وعلى الرغم من عدم غياب المرأة عن مصاف المهرة من العاملين، فإن ما تتطلبه صناعات مثل تكنولوجيا المعلومات من قدرة على التنقل ومرونة بين مواقع العمل يصعب على المرأة العاملة المهاجرة الوفاء بها. وهكذا تفي المرأة المهاجرة بالحاجة الواسعة إلى الرعاية في الاقتصادات المتقدمة، فتمكن بذلك تلك الاقتصادات من النمو في ظل الظروف التي أملتتها الليبرالية الجديدة من تقييد الرفاه ومرونة في القوى العاملة.²² ومع ذلك، فدور المرأة المهاجرة في توفير الرعاية للعجائز والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، سواء بأجر أو بدون أجر، وسواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، هو دور قلما يتم تناوله في سياق التغيرات التي شهدها اقتصاد الرعاية ودولة الرفاه.²³ وفي بعض البلدان، تُساهم العمالة المهاجرة مساهمة واسعة في العمل في المدارس،

بمؤهلاتهم. بيد أن النساء المهاجرات تتحملن، بالإضافة إلى ذلك، أعباء رعاية الأبناء، وقد تواجهن معارضة من أعضاء الأسرة من الرجال للعمل خارج المنزل. وعلى الرغم من أن بعض أوجه عدم المساواة بين الجماعات المختلفة يمكن إرجاعه إلى عوامل من قبيل كثرة أعداد الأبناء في أسرهم، وتأثير الثقافة على اختيار العمل المناسب للمرأة، فإن انخفاض معدلات عملها يعكس أيضاً الصعوبات التي تواجهها في العثور على وظيفة، ونوعية العمل المتاح أمامها. إن ارتفاع معدلات عمل المرأة في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - خاصة حيثما تعمل أمهات صغار الأبناء طوال الوقت، كما هي الحال في السويد وفرنسا - قد خلق طلباً إضافياً على خدمات رعاية الأطفال وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن أعضاء الأسرة، خاصة الجدات، قد يقدمن الكثير من المساعدة غير الرسمية، فهناك زيادة أيضاً في اللجوء إلى جهات توفير الخدمات الرسمية، سواء في القطاع العام، أو من خلال السوق، أو شبكات المجتمع الأقل رسمية. تعتبر قطاعات الخدمات - التي تُخلق فيها الوظائف - الموجد الأول للوظائف غير الآمنة المنخفضة الأجر، خاصة حيثما تنقل الحكومة أعباء الخدمات الاجتماعية إلى القطاع الخاص، والقطاع

جدول 7.5 نسبة مشاركة المواطنين والأجانب ونسبة بطالتهم حسب الجنس في دول مختارة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2001-2002 متوسطات

	نسبة البطالة				نسبة المشاركة			
	نساء		رجال		نساء		رجال	
	أجانب	مواطنون	أجانب	مواطنون	أجانب	مواطنون	أجانب	مواطنون
النمسا	8.2	4.0	9.3	4.0	63.1	63.2	84.6	78.7
بلجيكا	17.8	6.6	14.3	5.1	42.7	56.2	71.2	72.8
جمهورية التشيك	13.2	9.1	9.1	6.3	61.6	62.8	84.1	78.5
فرنسا	21.0	9.6	16.6	6.7	48.4	63.4	76.1	75.2
ألمانيا	12.1	7.7	13.7	7.7	51.5	65.2	77.6	78.9
اليونان	16.1	15.2	6.9	6.6	57.8	49.1	89.4	75.8
المجر (2001)	7.7	5.0	2.2	6.3	53.1	52.4	77.3	67.5
أيرلندا	5.5	3.6	4.9	4.3	56.4	56.7	77.3	78.8
لكسمبورج	4.2	1.9	2.4	1.3	59.1	48.4	81.8	73.0
هولندا	5.0	2.6	4.4	2.0	52.1	68.1	68.9	85.3
إسبانيا	17.0	15.7	11.4	7.4	63.8	51.2	88.3	78.3
السويد	9.3	4.3	12.1	4.9	60.4	76.9	71.0	80.5
سويسرا	6.2	2.6	4.6	1.7	71.2	74.1	89.6	88.8
المملكة المتحدة	7.5	4.1	8.4	5.3	56.3	68.7	76.4	82.7
أستراليا (2001) (1)	8.1	6.2	8.6	7.8	59.3	67.6	77.8	81.7
كندا (2001) (1)	8.1	7.0	6.8	7.8	54.6	62.3	68.7	73.9
الولايات المتحدة (1)	6.3	4.7	5.6	6.0	62.6	72.2	86.5	82.0

ملاحظات: تم الحساب على أساس القوة العاملة لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة، باستثناء كندا (15 سنة أو أكثر) والولايات المتحدة (بين 16 و64 سنة). (1) البيانات تتعلق بمن ولدوا داخل وخارج البلاد.

المصدر: OECD 2004b.

معقول يسدد في موعده أو الحصول على أوقات للراحة. وتزداد احتمالات استغلال العاملة إذا كانت صغيرة السن، وبالذات لو كانت أصغر من الحد الأدنى الرسمي لسن العمل. هذا بالإضافة إلى أن الظروف الصحية وظروف الأمان في البيت الذي تخدم فيه العاملة قد لا تكون مرضية، وقد تفقد فرصها في التعليم ونمو الشخصية، ولو أصابها المرض فقد لا تحصل على أجر أو قد تفقد وظيفتها. وهناك أيضًا مخاطر التعرض إلى إذاء سيكولوجي، أو جسدي، أو جنسي. واحتمالات إصلاح هذا الوضع قليلة: حيث إن الخدمة المنزلية لا تغطيها عادة تشريعات العمل.

وتعترف العديد من دول ومقاطعات شرق آسيا وجنوب شرقها - مثل إقليم هونج كونج الإداري الخاص بجمهورية الصين

والمستشفيات، ودور رعاية العجائز، ومراكز رعاية الأطفال. وتبلغ نسبة عمل المرأة المهاجرة في التعليم والصحة أقصاها في الدول الاسكندنافية والمملكة المتحدة: حيث وصلت تلك النسبة في السويد إلى 27 بالمائة من الوظائف التي تعمل بها النساء المهاجرات في 2001-2002، بينما كانت 22 بالمائة في فنلندا والمملكة المتحدة. على أن تلك النسبة تقل كثيرًا في بلدان أوروبية أخرى: حيث تبلغ 8 بالمائة في فرنسا، و10 بالمائة في ألمانيا، و5 بالمائة في إسبانيا. وتُعتبر أكثر المشاكل انتشارًا، فيما يتعلق بالخدمة المنزلية والرعاية بالمنزل، انخفاض الأجور وطول ساعات العمل، وتدني مكانة العاملات بالخدمة المنزلية، والطبيعة الشخصية للعلاقة مع المخدم، والتي يصعب معها التفاوض للحصول على أجر

إطار 7.2 كيف يساعد المهمشون، المسافرون للعمل، في رغد عيش النخبة

"إيوا"، أم بلا زوج من بلدة "سيمياتيكزي" البولندية الصغيرة القريبة من الحدود مع بيلاروس. ظلت إيوا تسافر إلى بروكسل ثم تقفل عائدة إلى بلدتها كل أربعة أشهر، طيلة الأعوام السبعة الماضية، وهي أم لصبي في الثانية عشرة من عمره، وتشارك أمها العمل؛ حيث تتبادلان الخدمة لدى مخدمين في بروكسل فتقومان بالأعباء المنزلية، من طبخ، وتنظيف، ورعاية أطفال، وأداء ما يحتاجه المنزل من أعمال، لتتيح للمخدمين وقت فراغ أو وقتاً للعمل.

تسافر الآلاف من "سيمياتيكزي" للعمل في بروكسل؛ حيث تقمن بالأعمال الدنيا الزهيدة الأجر غير المنتظمة لخدمة الطبقة العليا من أوروبا الغربية. ويغذي هذا التدفق للباحثين عن العمل الافتقار إلى فرص عمل في موطنهم وفجوة الثروة الهائلة بين الشرق والغرب. ليست لدينا أرقام رسمية، ولكن يُعتقد أن نحو 5000 فرد من تلك البلدة التي لا يزيد تعداد سكانها عن 16000 نسمة يعملون في بروكسل أو بالقرب منها في أي وقت من أوقات السنة.

إيوا وأمها مثال للعديد من الأسر التي تقتسم العمل الذي يحملها بعيداً مقوضاً فرص تمتعها بحياة أسرية ملتزمة الشمل، وذلك أن فرصة العائد يصعب تفويتها؛ فالرحلة بالحافلة تستغرق نحو 22 ساعة، والعائد في أربعة أشهر قد يصل إلى 3000 جنيه إسترليني، وهو مبلغ قد يستغرق المرء في جمعه من عمل محلي نحو سنتين، هذا إن عثر عليه أصلاً. وتسافر أخوات إيوا وأزواجهن، وأخويها وزوجتيهما نحو 1000 ميل مرة أو مرتين في السنة للقيام بأعمال مماثلة. وتحدث إيوا عن مخدميتها بشكل إيجابي فتقول: "إنهم يحسنون معاملتي، ولا أحلم يوماً باستبدالهم".

كانت هناك بعض الاعتراضات التي تعالت تدق نواقيس الخطر، وكان بعضها على غير أساس، فيما يتعلق بحجم الهجرة المتوقعة من الدول المنضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي إلى البلدان الأيسر حالاً. على أن حالة بروكسل تشي بأن الانخفاض في عدد السكان سوف يؤدي إلى انخفاض عدد الجيل الجديد الأوروبي القادر على العمل بنحو 20 مليون فرد خلال جيل واحد، مما يوجد ضرورة لتدفق العمالة المهاجرة. على أن ظاهرة خدمة الطبقات الدنيا البولندية للنخبة في أوروبا الغربية ظاهرة طال أمدها ولا يُتوقع أن تتغير كثيراً في القريب العاجل.

المصدر: Tranyor 2004

التي ترعى أحد الأقارب وتتلقى مساعدة في ظل نظام تأمين الرعاية الذي سنته الدولة. وعلى الرغم من أن هؤلاء يعملون بشكل مشروع ويؤجرون بمعدلات الأجور الألمانية، فإن الدولة تشترط ألا يناقش هؤلاء العمال الألمان المدربين على الرعاية، وأن يكون تصريح عملهم تصريح "مساعدة أسرة". هذا الوضع إذ يوحي بأن "العمال الأجانب غير المدربين" قد يعرضون من يرعونهم للخطر، إنما يجعل هؤلاء العمال يعانون من التقليل من شأن مهاراتهم بشكل مسبق. هذا الحل لنقص العمالة يتناقض مع وضع العاملين في تكنولوجيا المعلومات، والذين يُعاملون على قدم المساواة مع الألمان.

على الرغم من أن مؤهلات المرأة المهاجرة قد لا يُعترف بها، ومن أنها قد تعاني من العمل في وظيفة تقل كثيراً عن مؤهلاتها، فإن وضعها ووضع أسرته عادةً ما يرتفع في وطنها. وقد توفرت العديد من الدراسات على دراسة تناقض الوضع الطبقي الذي قد يجد فيه بعض العاملين المهاجرين أنفسهم، خاصة الحاصلين على تعليم جيد منهم والقادمين من مناطق مثل الفيليبين وشرق أوروبا. فقد تعنى الهجرة حراكاً إلى أعلى

الشعبية، وسنغافورة، وماليزيا، ومقاطعة تايوان الصينية - بالخدمة المنزلية كغرض للحصول على تأشيرة الدخول، ولكنها - باستثناء هونج كونج - تستبعد صراحة من معايير العمل. تواجه العديد من المهاجرات اللاتي أتممن مرحلة الدراسة الثانوية، بل وحتى الحاملات لدرجات جامعية عدم الاحتياج لمهاراتهن؛ لأن التكنولوجيا الحديثة حلت محلها، وكذلك عدم الاعتراف بمؤهلاتهن. وينطق ذلك خاصةً على نساء الفيليبين، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية. وتدخل الكثيرات منهن دولة مستقبلية بوصفها طالبة أو سائحة، ثم تمتد إقامتهن. تزداد الحدود الفاصلة بين الشرعي والمخالف ضبابية، خاصةً بين العاملات القاديات من أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا؛ إذ إن الأوروبيات الشرقيات تتمتعن بحق الإقامة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، وكثيراً ما يتبادل عدد منهن الوظيفة نفسها (انظر الإطار 7.2، 24).

في ألمانيا، أصبح من المسموح به منذ فبراير / شباط 2002 أن يعمل مواطنو الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي داخل البلاد بشكل مشروع لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لدى الأسر

وإلى أسفل في آن واحد، وذلك أن التمييز وتآكل المهارات في المواقع المهاجر إليها قد يعوضه حراك إلى أعلى في الوطن، مع استثمار التحويلات في الأعمال الخاصة الصغيرة، والمسكن الجيد، وتعليم الأبناء.

عمال الصحة المهاجرون

مالت المرأة، منذ أمد بعيد، إلى العمل في المهن الاجتماعية والمهن المتعلقة بالرفاه، مثل التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي. وقد أظهر تحليل بيانات تصاريح العمل في المملكة المتحدة سنة 2000 أن القطاعات التي تشغل المرأة فيها نسبة كبيرة من العاملين هي القطاعات الأسرع نمواً في تشغيل العمالة المهاجرة. وقد خلقت أزمة التمرريض في المملكة المتحدة، وأيرلندا، وكذلك كندا والولايات المتحدة، سوق عمل عالمية في هذا المجال. وأمدت الفيليبين السوق على مستوى العالم بأعداد هائلة من الممرضات للعمل فيما وراء البحار، تلتها في العدد دول أفريقية مثل غانا ونيجيريا. لم تجذبهن إمكانات الرواتب الأعلى في الشمال فقط، ولكن كانت حالة قطاع الصحة في الوطن من أهم العوامل التي دفعتهن إلى ذلك أيضاً (انظر الفصل الثامن). وأضحت أيرلندا أيضاً معتمدة اعتماداً كبيراً على الممرضات الأجنيات، وتمثل الفيليبينيات أكثرهن عدداً. ومن أجل التعامل مع القلق من استنزاف المهارات والعقول، أدخلت المملكة المتحدة قواعد ممارسة المهنة ليتم تطبيقها على تعيين العاملين الأجانب في مجال الصحة، بيد أن هناك شكوكاً مثارة حول ما إذا كانت تلك القواعد سوف تطبق في القطاع الخاص أو لا. وقد أظهرت دراسة أجريت على التمرريض الدولي في المملكة المتحدة، وركزت على الممرضات القادمات من أوروبا، وأستراليا، وأفريقيا، والفيليبين، أن الكثيرات تشعن بعدم تقدير أو احترام لمهاراتهن، وأنهن قد تم إنزال مرتباتهن الوظيفية إلى مرتبة أدنى، وأنهن تواجهن تمييزاً عنصرياً ورهاباً أجنبياً. وقد اختلفت تجارب العاملات في هيئة الصحة الوطنية، واللاتي عبرن عنها بشكل إيجابي، عن تجارب العاملات في القطاع الخاص المستقل، واللاتي كثيراً ما استخدمن مساعدات رعاية.²⁵

تلك النتائج نفسها توصلت إليها دراسات أجريت على أوضاع ممرضات أمريكا الشمالية اللاتي ولدن في الخارج. فهؤلاء الممرضات قد تتقاضين رواتب أعلى من مثيلاتها في بلدانهم الأصلية، ولكنهن أكثر عرضة للاستغلال. فكثيراً ما تعمل الممرضات مساعدات تمرريض وليس ممرضات مسجلات، وتواجهن تمييزاً يأخذ شكل الأجر الأقل، والعلاوات الأقل، ومخاطر فصل من العمل أعلى، وكثرة الإلحاق بالوحدات

التي تعمل تحت ضغط شديد.²⁶ إن ارتباط الطلب الأخير على الممرضات الأجانب بإعادة هيكلة نظم الرعاية الصحية ترتفع معه احتمالات تدهور ظروف العمل، وانخفاض الأجور، وإيجاد مناخ سلبي في رعاية المرضى. مستشفيات الولايات المتحدة التي تعاني من نقص في أفراد التمرريض هي عادة تلك التي تديرها الإدارات المحلية وتقع في المناطق الداخلية من المدن. يتأثر كل المهاجرين ذوي التدريب العالي في كندا، بمن فيهم الممرضات، بمتطلبات الحصول على ترخيص بالعمل وتجديد تصاريح العمل. ويتطلب العمل في الوظائف الخاضعة لقواعد تنظيمية، مثل الوظائف في بعض الأنشطة التجارية، والقانون، والهندسة، والمجالات الصحية، الحصول على تصريح قانوني أو ترخيص بالعمل من خلال الجمعيات المهنية في معظم الأحيان. وعلى الرغم من أن الهدف من ذلك هو الحفاظ على المعايير وضمان الصحة العامة والأمان، فإن تلك الممارسات تعتبر أيضاً السمات المحددة لأسواق العمل المقسمة إلى شرائح، وهو ما يخلق احتكارات عن طريق السيطرة على توريد العمالة. ونستطيع أن ننظر إلى متطلبات الحصول على تصريح في كندا بوصفها شكلاً من أشكال التمييز النابع من النظام؛ فقد تطبق المعايير بشكل متساو على المولودين داخل كندا وخارجها، ولكنها تحد، بشكل غير متناسب، من نفاذ المولودين في الخارج إلى بعض الأنشطة التجارية والمهن. ويصبح النزول بالشهادات الدراسية إلى مرتبة أدنى جزءاً من التمييز النابع من النظام عندما لا تعترف الجمعيات المهنية بالدرجات العلمية الأجنبية بوصفها درجات مساوية لتلك التي يتم الحصول عليها داخل البلاد. على الرغم من أن نقص أفراد التمرريض هو الأكثر ظهوراً، فإنه ليس الوحيد بين المهن الصحية الذي يعاني من نقص في أفرادها. فالأطباء القادمون من وراء البحار في المملكة المتحدة (غير المؤهلين من المنطقة الاقتصادية الأوروبية) يشكلون نسبة عالية من القوة العاملة الطبية في المستشفيات؛ حيث بلغت نسبتهم 26 بالمائة سنة 2000. وتشكل النساء نسبة عالية من الأطباء المهاجرين في تلك المهنة، التي يتزايد تأنيثها؛ حيث بلغت نسبتهم أكثر من نصف الأطباء المسجلين في المجلس الطبي العام سنة 1998. أغلب هؤلاء الطبيبات معينات في المراتب الدنيا والمتوسطة، وتسعين للحصول على المزيد من المؤهلات والتدريب.

حتى لو لم يكن في نية الكثير من المهاجرات، ذوات المهارات العالية، الاستقرار، فلديهن إمكانية تجديد عقودهن، أو طلب الحصول على المواطنة وجلب أسرهن، وهي حقوق ليست متوفرة أمام الأقل مهارةً. وبالتالي، فبالرغم من أن المهاجرات الماهرات أقل عدداً، فإن اتساع الفرص أمامهن يُلقي الضوء على تنوع تيارات الهجرة والحقوق المحتملة في كل منها.

الحواشي

Battistella and Asis 2003;Asia Watch and Women's 15
Rights Project 1993 .
Piper 2003,2004. 16
Jimenez 2003. 17
Gallagher 2001;Freedman 2003b;Piper 2004.18
Schoeni Bean and Stevens 2003;1998. 19
Boyd 2001;Shumway and Cooke 1998; Wright and 20
Ellis 2000.
Hauge Byberg 2002 . 21
Ehrenreich and Hochschild 2003;Hochschild 2000; 22
Sassen 2000.
Williams 2003. 23
Morokvasic 1996 . 24
Allan and Aggergaard Larsen 2003. 25
Stasiulis and Bakan 2003. 26

See for example Hugo et al .2003. 1
Castles 2003;Kofman 2004. 2
Milanovic 2003;also IDEAS 2002. 3
IOM 2004. 4
Newland 2003. 5
Chant and Radcliffe 1992. 6
Huang and Yeoh,Asis 2004. 7
Collins and Rau 2000 . 8
ILO2004f:5. 9
ILO 2004f:1110;Yamanaka and Piper 2004.10
Zlotnik 2003 . 11
Boyd 1992; Freedman 2003a.12
Boyd and Pikkov 2004 .13
Piper and Roces 2003. 14